

المعايير التي تحكم عوول المراجع الخارجى على المراجع الداخلى

دكتور محمد على حمار
كلية التجارة - جامعة المنصورة

تقديم :

الحمد لله عدد خلقه ، ورضاء نفسه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته ، والصلة والسلام على خاتم أنبيائه ورسله ... وبعد ، فإن أحدا لا يحتاج اليوم أن يكون مقتنعاً بأن اعتماد المراجعين الخارجيين على المراجعين الداخليين يمكن أن يكون حيويا . فاقتضاء المراجعة والطلبات المتزايدة على خدمات جديدة ومتعددة إشارة إلى الحاجة الواضحة لفعاليات التكفلة على كل مستويات وفي كل إشكال المراجعة . إن الارتفاع في منزلة (مكانة) المراجعين الداخليين يأتي هكذا في الوقت الصحيح ، فوسائل المراجعة تعد حقا نادرة ومكلفة ، والكثير منها مطلوب من جانب جميع المراجعين .

وحيث أن التدخل الحكومي في الصناعة يتزايد ونظم الأعمال تصبح أوسع وأكبر وأكثر تعقيدا ، فإن المراجعين الخارجيين سوف يزيدون من درجة عولهم على المراجعين الداخليين ، والذين ستكون لديهم معرفة أفضل عن نظم شركاتهم .

ذلك فإنه مع تزايد الطلب من جانب لجان المراجعة والهيئات

المنظمة على المراجعة " المستمرة " ، فان المراجعين الخارجيين سوف يكونون في حاجة الى ان يعولوا الى درجة كبيرة على المراجعين الداخليين لجعل عملية المراجعة ذات تكلفة فعالة.

ويعد معيار جمعية معايير المراجعة SAS (رقم ٩ لسنة ١٩٧٥) هو المعيار المهني الوحيد الذي يعالج العلاقة بين المراجعة الداخلى والمراجعة الخارجى ، وهذا المعيار يتطلب انه اذا استنتاج المراجعون الخارجيون ان عمل المراجعين الداخليين له تأثير على المراجعة الخارجية ، فان عليهم ان يدرسوا كفاءة ، موضوعية ، واداء العمل للمراجعين الداخليين بهدف تحديد مدى الاعتماد عليهم (٢) .

ونتيجة لذلك ، فاننا سنعتبر هذه العوامل هي البارزة على انها اكثرا العوامل المرجع ان تؤثر على اعتماد المراجعين الخارجيين على المراجعين الداخليين .

وتشير نتائج دراسة أجراها Margheim الى ان المراجعين الخارجيين قد خففوا ساعات المراجعة المخططة اذا كان المراجعون الداخليون لديهم مستوى عال من اداء العمل بكفاءة ، بيد انهم لم يغيروا اختباراتهم استجابة للتغيرات في درجة موضوعية المراجع الداخلى . وبالمثل قرر Schneider وجد ان كفاءة المراجع الداخلى وأداء عمله قد لوحظا على انهمما ذوا أهمية متعادلة تقريبا في قرارات العول ، والموضوعية اقل أهمية ، ومع ذلك ، فهي ليست تافهة (٣) .

وبناء على ذلك يمكن القول ان هناك معايير معينة لعمول المراجع الخارجى على المراجع الداخلى ، وهذه هي أهم نقطتين سنتناولها بالدراسة في هذا البحث - ان شاء الله . وعملا على ذلك ، فان هناك عدة نقاط اساسية اخرى سوف نتناولها بالدراسة

المختصرة وهي :

- العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية .
- اثراعول المراجع الخارجى على المراجع الداخلى على الاستقلال .
- أهمية التعاون بين المراجع الداخلى والمراجع الخارجى .

وسوف نتناول كل نقطة من النقاط السابقة في مبحث متعدد كالاتى :

المبحث الأول

العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

يرى البعض ان اهداف المراجع الخارجى تتشابه مع اهداف المراجع الداخلى عند قيامه بمراجعة مالية اذ يسعى كل منهما الى التأكد من وجودنظام فعال للضبط الداخلى يمنع حدوث الغش والاخطاء ويساعدعلى سرعة اكتشافها ، ومن وجودنظام محاسبي سليم ي العمل على توفيرالبيانات اللازمة لاعدادقوائم مالية تعبر عن حقيقة المركزمالى ونتيجة الأعمال .

ويرى أن نشاط كل منهما يختلف من حيث الاتجاه ونطاق العمل والمسؤولية وذلك على النحو التالي : (١)

أولاً : الاتجاهات في العمل :

يعمل المراجع الداخلى بهدف تحقيق الاغراض التالية
تتطلبها الادارة وخدمة مصالحها ، كما يسعى الى ضمان صحة

البيانات المحاسبية التي تقدم الى الادارة ، وايفاج
الحقائق المادية الازمة لرسم السياسات السليمة واتخاذ
القرارات .

بينما تتوقف اتجاهات العمل بالنسبة للمراجع الخارجى
على تحقيق الاهداف التي تحدها واجباته والتي يحددها
العقد او الاتفاق فى حالة المشروعات الفردية وشركات
الاشخاص ، او احكام القانون كما فى حالة شركات الاموال .

ثانياً : نطاق العمل :

تحدد الادارة المالية نطاق اعمال المراجع الداخلى ،
فيه التي تحدد نطاق هذا العمل وتعتمد برامج المراجعة
التي يعدها لتنفيذ الواجبات التي تحدها له ، ولا يستطيع
المراجع الداخلى ان يخرج عن هذا النطاق الا بموافقة
الادارة .

اما المراجع الخارجى فيتعدد نطاق عمله وفقاً
للواجبات التي نص عليها القانون او اتفق عليها
بينه وبين اصحاب المشروع :

ثالثاً: المسؤولية :

يعتبر المراجع الداخلى مسؤولا امام الادارة فـ
المشروع لأنه تابع لها وهي التي تحدد واجباته ، اما
المراجع الخارجى فيعتبر مسؤولا امام موكليه اصحاب
المشروع الذين يعيشه ، وتنشأ مسؤوليته بناء على
العلاقة التعاقدية الناشئة بين الطرفين .

وهكذا يمكننا القول ان المراجع الداخلى يصعب عليه المحافظة على استقلاله وحياده حيث يبدو التعارف وافحا بين الاستقلال والتبعية فـى هذا المجال نظرا لأن من واجبه تقديم تقاريره الى افراد او مجموعة من الافراد داخل المشروع ، وهو مسئول امامهم عن اعماله ، ولكن يتتحقق الاستقلال للمراجع الداخلى ويضمن حياده في ابداء الرأى لا بد من توافق العاملين التاليين :

- ان تقدم تقاريره بصفة مباشرة الى اعلى سلطة ادارية في المشروع ، وهي مجلس الادارة حتى يتحرر المراجع من تدخل او فقط اي جهة .
- ان تحدد مسؤوليته امام هذا المستوى .

وذلك عكس المراجع الخارجى - كما سبق القول - وهذا يزيد من اهمية البحث في الدرجة التي ينبغي ان يعول بها المراجع الخارجى على المراجع الداخلى .

المبحث الثاني

معايير عمل المراجع الخارجى على المراجع الداخلى

سوف يتناول الباحث في هذا المبحث عدة نقاط فرعية بالدراسة كالتالى :

النقطة الأولى : هل العول موجود ؟

(٢) Ward and Robertson

أوضحت الدراسة التي اجراها

ان جميع المراجعين الخارجيين يعتمدون بالفعل على المراجعين الداخليين الى حد ما ، وتختلف درجة العول حسب كل قسم مراجحة داخلية ، كل عملية مراجعة ، وكل مراجع خارجي . ومع ذلك ، فان ٥٥٪ من المراجعين الخارجيين و ٤٤٪ من المراجعين الداخليين الذين سلّلوا قالوا ان المراجعين الداخليين لم يعتمد عليهم لاقصى حد ممكن .

ومن الناحية النظرية ، فان هناك عدم رغبة من جانب المراجعين الداخليين للمشاركة في المراجعة المالية . ومع ذلك ، فان بيانات الدراسة اشارت الى ان هناك اقسام مراجحة داخلية قليلة نسبيا لاترحب في مساعدة المراجعين الخارجيين ، وعادة ، فان المراجعين الداخليين لا يستفاد منهم ، فقط بسبب الاعباء الملحقة الاخرى .

وحيث ان قرارات العول ، في ظل معيار جماعية معايير المراجحة رقم ٩ - السابق الاشارة اليه - تتخذ على اساس كل حالة على حدة من جانب الاشخاص الذين يهتمون بكلفة موضوعية الاشخاص الآخرين وتقييم اعمالهم ، فإنه من المعب ان نحدد المستوى العام للعول بالقياس الاحصائي الدقيق ، ويكتفى القول بان المراجعين الخارجيين يعلون على نظرائهم الداخليين الى درجة كبيرة اثناء المراجحات المالية .

وقد سلّل المجبون ايضا ، في الدراسة السابقة ، عن آرائهم بخصوص ما يجب ان يكون عليه نطاق (حدود) العول بافتراض ان قسم المراجحة الداخلية اكتشف انه كفه موضوعي ، وكانت

آراء المراجعين الخارجيين والداخليين متشابهة بالضبط تقريباً - حوالي ٧٥٪ وافقوا على أن المراجعين الداخليين ينبغي أن يعول عليهم في معظم (ولكن ليس جميع) مجالات المراجعة ، بينما ١٥٪ لم يوافقوا ، و ١٠٪ كانوا محايدين .

وكذلك ، فإن كلا المجموعتين وافقت اساساً على أن العَوْل عموماً ينبغي أن يزداد (٦٢٪ من المراجعين الخارجيين و ٤١٪ من المراجعين الداخليين) وهذه الاستنتاجات ليست مدهشة ، فإن معظم الخبراء لديهم رغبة في تقوية وتوسيع علاقة العَوْل في ظل الظروف الحسنة .

النقطة الثانية : أهم مجالات العَوْل :

هناك مجالان شائعان موجودان لعول المراجعين الخارجيين ، الأول : مساهمة المراجعين الداخليين في نظام شركة العميل الخام بالرقابة المحاسبية الداخلية . والثاني : اداء المراجعين الداخليين لإجراءات المراجعة الجوهرية تحت اشراف ورقابة المراجعين الخارجيين . وفي الدراسة السابقة اجاب المستجيبون ب "نعم" عندما سئلوا عما اذا كان العَوْل يقع بشكل متكرر على دور المراجعين الداخليين في نظام الرقابة المحاسبية الداخلي . ومع ذلك ، فإن المراجعين الداخليين والخارجيين كانت لديهم ادراكات حية متباعدة فيما يتعلق بأداء المراجعين الداخليين لإجراءات المراجعة الجوهرية . والمراجعون الداخليون يرون انفسهم يؤدون عملاً أساسياً وهاماً ، كما يتضح من الجدول (١) التالي :

النوع	النوع	النوع
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم
غير ملائم	غير ملائم	غير ملائم

الادارات الحسية لاداء اجراءات المراجعة الجوربية
الجدول (١)

عندما يستخدم او يعمل المراجعون الخارجيون
على المراجعين الداخليين بمهل من المتكرر
القيام بإجراءات المراجعة الجوربية مثل
تطبيق رئيس احمد العباسات ؟

والجدول رقم (٢) يوضح المجالات التي يعتمد فيها المراجعون الخارجيين على عمل المراجعين الداخليين ويتبين ان نلاحظ هنا ان القائمة قد تكون غير شاملة ، وكذلك فان بيانات الدراسة لا توحى بان المراجعين الداخليين يقومون بكل الاموال الجوهرية في المجالات المدرجة . وتشير نسب الاعتراف بالقول ببساطة الى ان التعاون يحدث بينهم (٢) ويلزم معيار جمعية معايير المراجعة رقم (٩) - السابق الاشارة اليه - المراجعين الخارجيين بالاحتفاظ بالقرارات والاحكام النهائية المؤشرة على التقرير من القوائم المالية . وأهم ما يترغب في الانتباه في الجدول (٢) هو ان المراجعين الخارجيين يظلون اتجاهها عاما للحظة تأثير اكبر للمراجعين الداخليين في معظم المجالات مما اظهره المراجعون الداخليون . وربما يكون هذا بسبب ان المراجعين الخارجيين يعرفون كييف ان المراجعين الداخليين يمكن ان ينتشروا بدرجات مختلفة في كثيرون من اعمال المراجحة ، بينما معظم المراجعين الداخليين يألفون المراجحات المحايدة فقط لشركاتهم .

وأعتقد ان السبب في ان هناك مجالات اربعة (كما هو واضح من الجدول ٢) لم يظهر فيها الاتجاه العام السابق هو ان المراجعين الخارجيين يعتبرونها تدخل مباشرة في صميم اختصاصاتهم التي لا يمكن ان يقوم بها غيرهم تحت اي ظرف .

- ١٦ - اعداد القواسم (الجداول - الملحق)

١٧ - عمل كتابات

١٨ - تحليل البيانات

١٩ - مراقبة المخزون في الدروع

٢٠ - حصر التقدير المخزون في الدروع

٢١ - مراجعت المتروع لكل الأقسام

٢٢ - تعمير المعدود

٢٣ - اختبار الرقابة المحاسبية الداخلية

٢٤ - إعداد المعدودات لمحاسبات المستطلاع

٢٥ - مراجعة أربدة الحسابات

٢٦ - مراجعة المخزون في المواقع الأساسية

٢٧ - مراجعة تخفيضات التكاليف على الأصول

٢٨ - المصنعة ذات

٢٩ - تقييم الرقابة المحاسبية الداخلية

٣٠ - مراجعة المدعيون طولية الإجراء

٣١ - مراجعة المقاوم المائية التي لم يتم تنظيف ببرسائم ونطاق المراجعة الفارجية

٣٢ - تراجع مراجعة مؤقتة

٣٣ - لجم العسودات (المدكرات) المشتركة

البعض يرى أن المهم في تطبيق العدالة الاجتماعية هو إعطاء الفقير حق العيش والحياة الكريمة، بينما يرى البعض الآخر أن العدالة الاجتماعية تتحقق من خلال إعطاء الفقير حقوقاً اجتماعيةً متساويةً مع باقي الأفراد.

النقطة الثالثة : اهم معايير عول المراجع الخارجى على المراجع

الداخلى :

سبق ان ذكرنا ان معيار جمعية معايير المراجعة رقم (٩) يتطلب انه اذا استنتاج المراجعون الخارجيون ان عمل المراجعين الداخليين يمكن ان يكون له تأثير على طبيعة ، توقيت ، نطاق اجراءاتهم ، فان على المراجعين الخارجيين ان يدرسوا كفاءة موضوعية المراجعين الداخليين ويقوموا بتقييم عملهم .

ويتضح من هذا المعيار ان اهم معايير عول المراجع الخارجى على المراجع الداخلى هي :

الكفاءة - اداء العمل ، والموضوعية :

والكفاءة - اداء العمل تعكس مؤهلات اعضاء هيئة المراجعة الداخلية الخاصة ، مثل مقدار التعليم والمعرفة عن عمليات الشركة ، المهارات المستخدمة ، والتدريب . وعند دراسة الموضوعية ، يفحص المراجع الخارجي المستوى التنظيمي الذي يرفع له المراجعون الداخليون تقاريرهم . وهذا المستوى يشير الى مقدرتهم على العمل باستقلال عن المديرين المسؤولين عن الاعمال التي تكون محل المراجعة .

وتقتصر جمعية معايير المراجعة في الفقرة (٢) من المعيار رقم (٩) - السابق الاشارة اليه - الحكم على موضوعية المراجع الداخلى عن طريق مراجعة وفحص التوصيات المتقدمة في تقاريرهم . كما يشمل المعيار ايضاً مقترنات قليلة لتقدير الجودة الفنية للعمل المؤدى بواسطة المراجعين الداخليين ، وتشتمل هذه اساساً على مراجعات او فحوص لبرامج المراجعة ، اوراق العمل

والتقارير والاختبارات الفعلية لبعض العمل المودي . (٢)

ويرى الباحث أن هذه المترzinas فعالة وتمكن بالفعل من تحكيم على درجة موضوعية المرجعين الداخليين باعتبارها عامل لا يقل أهمية عن عامل الكفاءة .

والمعيار رقم (٩) - السابق الاشارة اليه - يترك لشوكيات (مكاتب) المراجعة الفردية مهمة اشتغال البرامج الفنية التفصيلية للعمل على المرجعين الداخليين . ومع ذلك فان هذا المعيار يؤدي بالواحد ان يشك في ان المحاسب الذي يحيط بـ ان يقوم بمراجعة دقيقة لعنوان محاسب آخر يمكنه ايضا ان "يدرس الكفاءة والموضوعية للمرجعين الداخليين ويقيم عملهم " .

وفي الواقع ، اذن ، فان العول على عمل المرجعين للمراجع الخارجى ، وعلى ضوء هذا ، فان الكفاءة والموضوعية لهما خصائص :

الاولى : انهما " اصطلاحات للفن او المهارة او المبادئ " وغير قابلين لتعريفهما بدقة .

الثانية : لدراسة هذه الصفات ، فان المرجعين الخارجيين لا بد ان يكونوا قادرين على رؤيهما والقيام بمراجعتهـة موضوعية دون اشارة استياء Resentment من جانب المرجعين الداخليين .

وخلصـة ذلك ، ان المرجعين الخارجيين لا بد ان يكونوا ذوى بصيرة نافذة ولبقـين .

وقد اوضحت بيانات الدراسة السابقة (٢) ان ٩٠٪ من المراجعين الداخليين يعتبرون اقسامهم محاباة . وبالمثل ، فان ٩٠٪ من المراجعين الخارجيين اوضحوا انهم يفحضون كفاءة وموضوعية المراجعين الداخليين ويعتبرون انفسهم مؤهلين للقيام بهذا العمل ، ولم يعتقد احد من المراجعين الخارجيين انه غير مؤهل للقيام بهذا ، والـ ١٠٪ الاخرى من الاجابات غير عملية . وطبع ذلك ، فان وجهة النظر المتباينة هذه لم يشاكل فيها المراجعون الداخليون ، حيث ان ٥٩٪ منهم فقط وافقوا على ان المراجعين الخارجيين مؤهلون لتحديد كفاءتهم ، وافتقوا على ان المراجعين الخارجيين مؤهلون لتحديد موضوعيتهم .

وقد يعتقد ان وجهات النظر المختلفة هذه يمكن ان تؤدي الى تفاربات عند اتساع المراجعة . وفي الواقع ، فان ٢٦٪ من المراجعين الخارجيين ذكروا ان مراجعتهم خلقت احيانا استياء من جانب المراجعين الداخليين . ولستا في حاجة للقول ، ان توقعنا لحالة تعارض واحدة من بين كل اربع مراجعات يتبعها الا يعتدبه عندما يكون التعاون بين المراجعين هو الهدف .

ومن الغريب ان ١١٪ فقط من المراجعين الداخليين اظهروا استياء من المراجعين الخارجيين الذين يقيمون كفاءتهم و ٤٪ فقط اظهروا استياء من تقييم المراجعين الخارجيين لموضوعيتهم . ومع ذلك ، فان وجهات النظر هذه قد اظهرت من جانب مديرى المراجعة الداخلية وقد لا تعكس فى الحقيقة موقف هيئة مراجعاتهم . وعلى اية حال ، فان على المراجعين الخارجيين ان يعملوا بكىاسة مع مديرى المراجعة الداخلية لفهم علاقات عمل طيبة .

والاجراءات المتبعة عموماً موضحة في الجدول رقم (٢) التالي
وتحتاج ملاحظة أن هذه الاجراءات تخbir المراجعين الخارجيين بما يجب
أن يعلموه وليس كيفية اتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق بالكتفاسة
او الموضوعية، فهذا متترك للحكم الشخصي .

الخطوات الخامة بالكفاية :

- مراجعة . والتحقق من التأهيل العلمي والعملى للمراجعين
الداخليين .

تقييم اداء المراجعين الداخليين كما ثبت من البيانات
المعتمدة فى اوراق العمل والتقارير .

مراجعة جودة العمل ، بما يشمله من الاجراءات المستخدمة
مدى تغطية الاجراءات ، اداء الاجراءات والانجازات .

تقييم المراجعات الشخصية والخبرة المعاشرة مع الافراد .

مراجعة والتحقق من الحرفانية Professionalism

قسم المراجعة الداخلية - مراجعة العوامل مثل التطور المهني
المستمر ، تدريب الهيئة ، الخبرة في المحاسبة العامة
(شهادة المحاسب القانونى) وتقدير الاداء .

مراجعة رؤية الشركة عن دور ومنزلة وظيفة المراجعة الداخلية
كما انعكست فى المكافآت ، التدريب ، او سياسات الترقية .

مراجعة التوصيفات الوظيفية ، برامج المراجعة ، الميزانيات
الزمنية ، وجدائل الاعمال .

فحص الملفات الشخصية .

الخطوات الخاصة بالموضوعية :

- مراجعة مسئوليات اعداد تقارير المراجعة الداخلية والمستويات داخل الشركة (اي موقع قسم المراجعة الداخلية في الخريطة التنظيمية للشركة) .
- مراجعة المحتوى ، الجودة وتسوية تقارير المراجعة الداخلية ، وملاحظة التوصيات المقترنة .
- مراجعة الطريقة التي تستقبل بها توصيات المراجعة الداخلية من جانب الادارة، بما يتخلله من رد الفعل الاداري الاولى والمتابعة .
- ملاحظة حالة الموضوعية في المناقشات والمقابلات الشفوية مع المراجعين الداخليين وايضاً ، البحث عن مواقع الموضوعية في التقارير المكتوبة .
- التتحقق من تحرر المراجعين الداخليين من مسئوليات الاموال، وتحديد ما اذا كان قسم المراجعة الداخلية ي يؤدي وظيفته كممثل مشروع خاص .
- مراجعة جودة نوع ومغزى برامج المراجعة والمحالات التي شرائع .
- تقييم الاستقلال التنظيمي المحدد.

هـ هذه الاجابة تشير الى ان الكفاية يمكن ان تقيم كجزء من تقييم الاداء ، والتقييم المستقل للكفاية لا يتطلب الامر القيام به .

الجدول (٢)

اجراءات المراجعين الخارجيين لدراسة كفاية موضوعية المراجعين الداخليين

وهذه التقييمات ليست سهلة ، ويشبھى على المراجعين
الخارجيين ان يقرروا ما اذا كانوا سيطبقونها بالنسبة
للمراجعين الداخليين كل بمفرده او على قسم المراجعة الداخلية
ككل . وعند هذه النقطة اعطت بيانات الدراسة السابقة وجهات
نظر مختلفة ، كما هو واضح في الجدول رقم (٤) التالي .

وقد اشارت تعليقات المجتبيين الاضافية الى ان التقييمات
بنسبى ان تكون على اساس كل من الاساسين الفردى والجماعى ،
دون ريب ، فان كل حالة عول قد تختلف عن غيرها الى حد ما ،
فاحيانا تشمل المراجعين الداخليين الفرديين (كل بمفرده)
وفي احيانا اخرى تشمل عملا اشمل تم القيام به تحت رعاية
قسم المراجعة الداخلية ككل .

موافق مخاين رادع

٢٤٣	* ٦١٦	* ٤٤٦
٢٤٢	* ٣٢٣	* ٦١٢
٢٤١	* ٤١٤	* ٦٧٥
٢٤٠	* ٦٧٥	*

- كفالة كل مراجع داخل بيشوف ان تقييم بشكل
مستقل وليس للقسـم ٥٥

- موضوعية قسم المراجعة الداخلية ينفي ان
تقييم وليس بكل مراجع داخل على حـدة

* "خ" تشير الى اجابات المراجعين الخارجيين ، "د" تشير الى اجابات المراجعين الداخليين

الجدول(٤)

ووجهات النظر عن التقديم الطردي والجماعـ

وقد فمنت قافية واحدة في الدراسات الخاصة بالكتاب الموضعية ، وهي المعيار المستخدم في التقييم . فيما هو مقدار الكفاءة والموضعية الذي يجب أن يتحلى به المراجع الداخلي لتبرير العول ؟ (وهذا السؤال بالطبع ، قابل للتطبيق بدرجة متساوية بالنسبة للمراجعين الخارجيين) . وهنا تقع مشكلة ، فالمراجعون الخارجيون يعتقدون بشكل واضح أن المراجعين الداخليين ينبغي أن يكونوا على درجة من الكفاءة والموضعية تتناسب مع صعوبة وتعقيد العمل المطلوب .

وحيث ان معظم الاعمال التي يقع فيها العول ليست معقدة او معيبة جدا في آراء المراجعين الخارجيين . فان ثلثيهم يعتقد ان كفاءة المراجعين الداخليين لا يتطلب الامر ان تقبل المقارنة بكفاءتهم . ومن ناحية اخرى ، فان الثلثين من المراجعين الداخليين - ربما لاعتراض المهني - اجابوا بأن كفاءة المراجع الداخلي لابد ان تكون قابلة للمقارنة بتلك الخاصة بالمراجعين الخارجيين في علاقة العول . وهذا الاختلاف في الرأى دعمته الاجabات عن موضوعية المراجع الداخلي . فالثلثان من المراجعين الداخليين يعتقدون ان موضوعيتهم لابد ان تقبل المقارنة بتلك الخاصة . بنظرائهم الخارجيين ، وحوالى الثالث فقط من المراجعين الخارجيين تبني وجهة النظر هذه .

والامر لا يتطلب نفاذ بصيرة لادراك ان المراجعين الداخليين يحسدون رغباتهم - ربما البساطة (الراشفة) - ليروا ملئ جانب عالم الاعمال على انهم عند مستوى مهنى أعلى مما يتمتعون به . وهم يظهرون اعتقادا قويا في حيادهم وموضوعيتهم ، وهم يرون ان كثير امن المراجعين الخارجيين في هيئة المراجحة غير خبرا (تليل التجربة) سبيلا ، ويستخلصون من ذلك ان كفاءتهم مساوية لكافأتهم او أعلى منها ، وهم يرون ان وجهة

النظر المنطقية هي انه في كل الحالات (النواحي) ينبغي
ان ينظر اليهم على انهم انداد فنيون (من الناحية الفنية)
للمرجعين الخارجيين .

ومن ناحية اخرى ، فان المرجعين الخارجيين يعممون بحرية
ان المرجعين الداخليين ليس ضروريا ان يكونوا على درجة
مالية من الكفاءة لان العمل الذي يؤدونه ليس معبا ولأن المرجعين
الخارجيين يراقبون اعمالهم رقابة محكمة باية طريقة . ولنسنا
في حاجة للقول ، ان المرجعين الخارجيين ينبغي الا يحملوا
مثل هذه الافكار والآراء المكونة لديهم في كل مهمة مراجعة
جديدة .

ويرى الباحث أن هذه الخلافات في الرأي بين كلا الفريقين
لا تكون ذات قيمة او اثر اذا علمنا أن الهدف هو تعاونهم
لتحقيق صالح العام أولا وأخيرا .

- اختبار عمل المرجعين الداخليين:

عندما ينوي المراجعون الخارجيون ان يعلوا على عمل
المرجعين الداخليين ، فان بعض الاختبارات لهذا العمل
ينبغي ان تتم بالإضافة الى الدراسة الاولية لكتاب
الموضوعية . وهذه الاختبارات يمكن ان تتضمن الاجراءات
الموضوعية لدراسة الكفاءة والموضوعية . والجدول رقم (٢)
السابق يشمل العديد من الاجراءات التي تبدو على انبساط
اختبارات للعمل وكذلك وسائل للتقييم الاولى (كما سبقت
الإشارة) .

والمرجع الخارجي يمكنه ان يختار جزءا من المهام
التي روجحت بواسطة المرجعين الداخليين ويعيد القيام

العملية المراجعة او مراجعة عينة لمهام مشابهة لتعيين
استنتاجات المراجعين الداخليين .

وتشير الفقرة (٨) من معيار جمعية معايير المراجعة رقم (٩) إلى ان اي من طرفي الاختبار يمكن سابق الاشارة اليه - الى ان مقبولًا .

ويرى الباحث ان اختبارات المراجعين الخارجيين يتبعى
ان تبني على اساس كل من اعادة القيام - و اختيارات مهام مشابهة
لان هذا اكثروفالية فى تعزيز ثقة المراجع الخارجى وحشه على
العول على المراجع الداخلى بعد اطمئنانه لهذا .

ولا يخفى ان الاختبار الواقعى يمكن ان ينتج عنه تعارضات وامتعاضات مشابهة لتلك التى يمكن ان تحدث فيما يتعلق بمتقييمات الكفاءة والموضوعية .

ويرى الباحث ان هذا الاجراء يعد عملاً اساسياً وابلياً في تقرير العولومداء ، وعلى المراجعين الخارجيين في نفس الوقت ان يتمتعوا بالليةقة ونفاد المسيرة وهم يقومون باجراء تلك الاختبارات لأن الامر لا يعود كونه تعارضاً بين كلا الفريقيين .

ويراعى انه بالنسبة لاختبار عمل المراجعين الداخليين فـسان على المراجعين الخارجيين :

- القيام بمقدار ادنى على الاقل من الاختبار فى كل مجال لعمل المراجعين الداخليين والذى يعترض العول عليهم فيه .
مراجعة ليس فقط بعض المهام التى روجت عن طريق المراجعين الداخليين ولكن ايضا بعض المهام التى لم تراجع بواسطتهم .

- * التتحقق من اجراءات المراقبة والاختبار الخاصة بعمل اعضاء هيئة مساعديهم تختلف عن تلك الخاصة بعمل المراجعين الداخليين .
- * مراقبة واختبار عمل هيئة موظفي العميل الاخرين والذين ليسوا مراجعين داخليين بدرجة اكثراً من المراجعين الداخليين .

وعموماً ، فان الدراسة التي اجراها Margheim اثبتت ان كفاءة - اداء عمل المراجع الداخلى كانت ذات آثار هامة على احكام (آراء) المراجع الخارجى ، بيد ان الموضوعية ليس لها نفس الاشر. (٢)

ويرى الباحث ان هذه الحقيقة لا شك موضع دهشة وعجب ، اذ لا يعقل ان تكون الموضوعية عامل ثانوى ، وفي رأى الباحث انه لا تقل اهمية بأى حال عن الكفاءة . اذ قد يكون المراجع الداخلى على درجة عالية من الكفاءة ولكنه متحيز ، الأمر الذى يتربّ عليه عدم جدوى كفاءته على الاطلاق . فهما قرينان متلازمان متساويان في اهميتهم ولا يمكن فصل احدهما عن الآخر او التقليل من اهمية احدهما .

المبحث الثالث

ارشاع المراجع الخارجى على المراجعين الداخلى على الاستئناف

اوضحت الدراسة التي اجراها Ward and Robertson ان تنبؤات المشتركين في الدراسة فيما يتعلق بطريقة ومدى

العول على المراجعين الداخليين في المستقبل متفقة مع اعتقاداتهم بما ينبعى ان يكون عليه العول فى الوقت الحاضر، وحيث ان جميع المشاركين كانوا ممتنعين للمراجعة ،فان تنبؤاتهم يمكن ان تكون مبشرات فى تحقيقها الذاتي .

وطبقاً لتنبؤات ٨١٪ من المراجعين الخارجيين و٨٣٪ من المراجعين الداخليين، فإن العول على المراجعين الداخليين سيزداد في المستقبل وذلك للأسباب التالية: (٢)

- ان ادارات ولجان المراجعة تبدو متعهدة اكثربزيادة الجودة والموضوعية للأفراد في اقسام المراجعة الداخلية وذلك بسبب اتساع مسؤولياتهم القانونية .

ان العملاء يزيدون فقط للحصول على مراجعة اكثركفاءة لتخفيض او تثبيت اتعاب المراجعة ، وال الحاجة لأن يكون المراجعون متنافسين . وفي الوقت المناسب سيتسبب هذا في ان يستخدم المراجعون الخارجيون الموارد المتاحة لهم آيا كانت .

حيث ان التدخل الحكومي في الصناعة يتزايد ونظم الاعمال تصبح أوسع وأكبر وأكثر تعقيدا ، فان المراجعين الخارجيين سوف يزيدون من عولتهم على المراجعين الداخليين ، والذين ستكون لديهم معرفة افضل عن نظم الشركة .

مع تزايد الطلب من جانب لجان المراجعة والهيئات المنظمة على المراجعة "المستمرة " فان المراجعين الخارجيين سوف يحتاجون الى ان يعولوا الى درجة كبيرة على المراجعين الداخليين لجعل عملية المراجعة ذات تكلفة فعالة .

ان المراجعين الخارجيين يواجهون معاویة في الحصول على

وتدريب المحاسبين المؤهلين بشكل كاف عند المستوى الملائم لمواجهة احتياجاتهم . وهكذا ، فإن العول المتزايد على المراجعين الداخليين سوف يصبح ضروريا لتحقيق تغطية مراجعة كفء .

هذا ، وقد حددت اجابات المراجعين الخارجى فى الدراسة السابقة ما يأتى على انها مشكلات محتملة مستقبلا :

* العول المفرط على المراجعين الداخليين . فبدون التوجيه الواقعى عن حدود العول ، فإن استخدام اعمال المراجعين الداخليين يمكن ان يصبح مفرطا لدرجة ان يحل فى الواقع محل ذلك الخاص بالمراجعين الخارجيين . ويلاحظ ان المعيار رقم (٩) - السابق الاشارة اليه - يحرم بوضوح تلك الحالة .

ويرى الباحث انه بغض النظر عن الحظر الوارد فى المعيار السابق فإنه لايمكن الاستفادة من خدمات المراجع الخارجى نظرا لاختلاف اهداف واتجاهات ومسؤولية كل من المراجعين الداخلى والخارجى .

* وضوحية (تحديد) مسئوليات المراجعين الداخليين والخارجيين . والمعبارت رقم (٩) - الذى سبق الاشارة اليه - يحفظ قرارات مراجعة معينة للمراجعين الخارجيين ، بيـد ان درجة مشاركة المراجع الداخلى قد تصبح كبيرة لدرجة ان كمال هذه القيود يكون معرضا للخطر .

وأى من هاتين الحالتين يمكن ان يتسبب فى فقدان للاستقلال من جانب المراجعين الخارجيين .

ويرى الباحث انه بعمارة المراجعين الخارجيين للعناية
المهنية المعقولة واحسان كلا الفريقين ان عملية المراجعة
لا تعودوا كونها عملية تعاونية بينهما لكييل بالحفاظ على
الاستقلال الذى هو حجر الاساس لمهمة المراجعة . وعلاوة على ذلك ،
فطالما ان خدمات المراجع الخارجى لا يمكن الاستغناء عنها فانه
يمكنه ان يحافظ على استقلاله تحت كل الظروف .

المبحث الرابع

أهمية التعاون بين المراجع الداخلى والمراجع الخارجى

يعتقد معظم المراجعين ان تكاليف المراجعة يمكن ان تخفض
- او أن تزداد ببطء - عن طريق الاداء التعاوني للمراجعة .
والمنطق الذى يمكن وراء هذا الاعتقاد صحيح . بيد ان مسندى
فعالية التكاليف المحققة يعتمد على قدرات المراجعين الداخليين
والعول المبني على عملهم من جانب المراجعين الخارجيين .

ويتحقق هذا ، وبادر اك ايفا ان العمل المؤدى بواسطـة
المراجعين الداخليين يمكن ان ينبع عنه فورات فى التكلفة
فى ذاته ، فان الباحث يرى انه ينبغي تشجيع برامج التدريب
المهنى للمراجعين الداخليين .

بيد ان الفوارق فى التكلفة والتغطية الافضل للمراجعة
ليست الفوائد الوحيدة الممكنة فقط . فهناك فوائد عديدة
خرى ذكرها المراجعون الخارجيون فى الدراسة السابقة تضمنت

الاتى : (٢)

- * يستطيع المراجعون الخارجيون الحصول على شفاعة بميرة افضل على عمليات العميل في المجالات المتخصصة من خلال خبرة وخبرة المراجعين الداخليين .
- * يتم تحسين العلاقات مع العميل بسبب الشعور بالشمول ، ويتم بذلك بالطبع عدم التشابك او التداخل من خلال التعاون وتنسيق الجهود لكلا الفريقين .
- * يسمح للمراجعين الخارجيين بالتركيز على اكبر المجالات اهمية ، اي الاستفادة من مبدأ الاهمية النسبية .
- * يحصل المراجعون الخارجيون على تدريب مفيد من تنسيق وتوجيه فريق مراجعة من المراجعين الداخليين .

وعلاوة على ما سبق ، فقد ذكر المراجعون الداخليون الفوائد التالية للعول :

- * تعزيز تدريب هيئة المراجعة الداخلية من خلال تبادل اساليب المراجعة ، الاجراءات ، الافكار ، والمعلومات الجديدة المختلفة .
- * ان مجالات اعمال المراجعة الداخلية الاخرى (الابعد) والاجراءات لاتمام هذا العمل تكون محددة (معينة) .
- * يحصل المراجعون الداخليون على فهم افضل لمعايير واهداف المراجعة الخارجية ، ويحفزوا على ان يكونوا اكثر احترافاً للمهمة .
- * ان تقييمات المراجعين الخارجيين لفعالية وظائف المراجعة الداخلية تكون مفيدة .

وتؤيدها لما سبق يرى البعض انه يجب وجود تعاون بين كل من المراجعين لتحقيق اهدافهما المشابهة ، ومنها لتجرار العمل ، خاصة وانهما يستخدمان نفس الوسائل الفنية فـ اداء واجباتهما .

ومجال التعاون مفتوح امامهما ، اذ يمكن للمراجع الخارجى ان يعتمد على خبرة المراجع الداخلى فيما يتعلق بالنواهى الفنية الخاصة بأعمال المشروع ، وذلك بالاطلاع على برامج المراجعة الداخلية وتقارير المراجع الداخلى .

ويمكن لهما تخطيط برامجهما بشكل يمنع التكرار في العمل ، ومثال على ذلك ما يلى : (١)

- يستطيع المراجع الخارجى الاعتماد على المراجع الداخلى فى زيارة الفروع او المناطق البعيدة ، وان يتتفقا على القيام بزيارات مشتركة لهذه الفروع يعني فيها المراجع الخارجى بمراجعة النواوى المالية ، بينما يتجه المراجع الداخلى الى مراجعة الاعمال فيها .

- يمكن تقسيم العمل بين المراجع الداخلى والمراجع الخارجى فيما يتعلق بمراجعة عناصر المركز المالى ونتيجة الاعمال ، فيترك للمراجع الداخلى الاعمال التي تحتاج الى اجراءات تفصيلية مثل اجراءات الجرد وتحقيق ارصدة العملاء ، واداء تحليل دقيق للمتغيرات في حسابات الاصول والمعروضات المختلفة .

ويساعد على نجاح مثل هذا التقسيم في العمل خبرة المراجع الداخلى بأعمال المشروع وقدرته على الحصول على البيانات التفصيلية بسهولة ، ولديه الوقت الكافى لتحقيق هذا الغرض .

ويستطرد قائلاً ان وجود تنسيق وتعاون كامل بين المراجعين امر ضروري لا بد من تحقيقه ، الا انه يجب الاحتفاظ دائمًا باستقلال كل منهما عن الآخر ، والا يعتبر المراجع الداخلي مكملًا للمراجع الخارجى او انه يوجد في المشروع لخدمته ومساعدته ، فقد لجأت بعض المشروعات فيما مضى الى انشاء قسم للمراجعة الداخلية بها ، وكانت تهدف الى تخفيف تكلفة المراجعة الخارجية ومساعدة المراجع الخارجى على انجاز واجباته في اقصر فترة ممكنة ، الا ان هذا الاتجاه تبين مدى خطئه فيما بعد ، نظراً لأنه لا يتمشى مع المفاهيم الصحيحة للمراجعة الداخلية واهدافها ، كما أنه لا يتلاءم مع مسؤوليات المراجع الخارجى .

ان المراجع الخارجى لا يستطيع ان يحدد مقدماً نطاق اختباراته نتيجة اعتماده على قيام المراجع الداخلى ببعض الاعمال التي تدخل ضمن اختصاصاته ، ولا يمكن له ان يتحرر من مسؤوليته بناءً على ذلك . ولكن لا بد له أن يطمئن أولاً الى درجة كفاية العمل الذي يؤديه المراجع الداخلى ويجب عليه دائمًا ان يقوم ببعض الاختبارات لهذه الاعمال قبل ان يعتمد عليها وان يأخذ بها .

وهكذا ، يمكن القول في يسر ان الاداء التعاوني للمراجعة وشمار كل من المراجعين الخارجيين والداخليين بان الامر لا يعود كونه تعاوناً لتحقيق المصلحة العامة هو العامل الاساس للقضاء على الامتعاض والتعارض بين كلا الفريقين عند تقييم الكفاءة والموضوعية واجراء الاختبارات من جانب المراجعين الخارجيين علامة على انه العامل الاساس ايها للحفاظ على استقلال وحياد المراجعين الخارجيين بالإضافة الى الفوائد المذكورة سلفاً لكلا الفريقين .

وبناءً على ذلك يرى الباحث ضرورة تشجيع الأداء التعاوني للمراجعة وبيث شعور التعاون في نفوس الفريقين وجعله الأساس في تعاملهما حتى تسود روح الفريق بينهما .

النتائج والتوصيات

تناول الباحث في هذا البحث موضوع "المعايير التي تحكم عول المراجع الخارجى على المراجع الداخلى " وذلك في اربعه مباحث ، تناول الاول العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ، وتناول الثاني معايير عول المراجع الخارجى على المراجع الداخلى ، وتناول الثالث اثر العول على الاستقلال ، وتناول الاخير اهمية التعاون بين المراجعين الداخلى والخارجى .

وكان اهم ما توصل اليه الباحث مایاتى :

- أنه رغم تشابه أهداف المراجع الخارجى مع أهداف المراجع الداخلى عند قيامه بمراجعة مالية ، فإن نشاط كل منهم يختلف من حيث الاتجاه ونطاق العمل والمسؤولية .
- أن هناك عدة مجالات يعول فيها المراجعون الخارجيون على المراجعين الداخليين .
- ان اهم معايير عول المراجع الخارجى على المراجع الداخلى هي:

- * الكفاءة - اداء العمل .
- * الموضوعية .

اختبار عمل المراجعين الداخليين .

وأن هذه المعايير جمعاً على نفس درجة الأهمية .

- ان المراجع الخارجى يمكنه الحفاظ على استقلاله مهمًا
زافت درجة العول مستقبلًا .
ان وجود تنسيق وتعاون كامل بين المراجع الخارجى والمراجع
الداخلى امر ضروري ولا بد من تحقيقه لأنه يحقق العديد
من المنافع بالنسبة لكلا الفريقين على السواء .

ویوصی الباحث بما پلی :

- تشجيع برامج التدريب المهني للمراجعين الداخليين ،
بالاضافة الى برامج للتوعية الدينية لغرس فضائل
التفوي في نفوسهم ليعلموا مغزى قول الحق تبارك
وتعالى : " وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على
الاشم والعدوان ، واتقوا الله ان الله شديد العقاب (١)،
وقوله سبحانه : " وقل اعملوا فسيري الله عملكم
ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة
فيينبئكم بما كنتم تعملون " (٢) وقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم : " ان الله يحب اذا عمل احدكم
عملما انتقنه " (٣)

- (٢) تشجيع الاداء التعاوني للمراجعة .

(٣) على المنظمات المهنية ان تعمل جاهدة على توفير دليل مراجعة منفصل في مجال العول شأنه في ذلك شأن الكثيرون من المجالات الفنية .

(١) المائدة آية (٢)

(٢) التوبة آية (١٠٥)

(٢) اخرجه البخاري و مسلم في صحيحهما .

(٢٢٦)

المراجع

(١) أ.د محمود شوقي عطا الله - المراجحة - دار النهضة
العربية - القاهرة ١٩٧٦، من ٢٣٦ - ٢٣٩

D. Dewey Ward and Jack C. Robertson , (٢)
" Reliance on Internal Auditors" , Journal
of Accountancy , October , 1980, PP; 62-73;

Loren L. Margheim , " Further Evidence on (٢)
External Auditors" Journal of Accounting
Research , Vol, 24, No.1 Spring, 1986;

" وله الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم واليأس
ترجمون "